

عيسى بن الأخضر*

تجربة العمل الاجتماعي و التربوي لجمعية الإرشاد و الإصلاح **

جمعية الإرشاد و الإصلاح هي جمعية وطنية أعلن عن تأسيسها أواخر سنة 1988 و نالت اعتمادها في سبتمبر 1989م كجمعية اجتماعية تربوية ثقافية، تضمن قانونها الأساسي ثلاثين هدفا تغطي مجالات اهتمامها المعبر عنها من خلال تسميتها و محاور نشاطها، و لئن كانت أهدافها في معظمها ترتبط بالأفاق الاستراتيجية لمجتمعنا و تطلعات أمتنا شعبا و دولة فإن هذه الجمعية ربما تميزت بالتركيز في أهدافها، و حتى في نشاطاتها فيما بعد على استثمار و تثمين رصيدنا الاجتماعي و قيمنا الحضارية، التي نعتقد أنها قد توفر علينا الكثير من الجهد في تنشيط عملية التضامن الاجتماعي أو في مكافحة الأمية أو في التنشئة الاجتماعية لأطفالنا و أجيالنا المتلاحقة، ذلك أن الجمعية و منذ تأسيسها كانت تتوقع شكلا من التهافت على تأسيس الجمعيات نتيجة فترة الحضر على العمل الجمعي الحر طيلة ربع قرن من الاستقلال - تقريبا - و كذا انبهار البعض من أطراف المجتمع المدني بالتجارب الغربية في تأطير المجتمع المدني، مما قد يؤدي - وقد حصل هذا بالفعل - إلى تجاهل بعض قيمنا الحضارية التي يمكنها أن تستثمر في إطار التنظيم الجمعي الجديد، دونما تجاهل لنسقتنا الاجتماعي و تراكماتنا الثقافية المتنوعة و التي ليست بالضرورة تناقضا مع الأساليب التحديثية للعمل الاجتماعي، و لعل ما يؤكد صواب نظرنا هاته هو ذلك التجاوب السريع لمختلف الشرائح الاجتماعية مع جمعيتنا سواء في العمل التوعوي، أو الحملاتي، أو العمل الدائم ذي البعد التنموي، فكانت في ظرف قصير لم يتجاوز السنتين من عمرها القانوني تدخل أكثر من 900 بلدية عبر التراب الوطني، بشكل منظم، على بساطته بطبيعة الحال، و بنتائج عملية معتبرة.

ورغم تفاوت نسبة النشاط و كذا النتائج من منطقة إلى أخرى، فإن الكثير من القيم الاجتماعية التي وظفت و حتى التقاليد و العادات المحلية للمناطق استغلت لتحقيق أهداف اجتماعية، و ثقافية، و تربوية، مثل مسألة التوزيع التي سهلت التكفل ببناء مآت المساكن للمحتاجين اعتمادا على تحفيز أبناء المحيط الاجتماعي الواحد، أو القرية أو الدشرة، على مساعدة جيرانهم أو إخوانهم المواطنين.

كذلك فكرة الزواج الجماعي، فكرة التكفل بتنظيم الولائم بما يوفر على المواطنين الفقراء الكثير من الجهد و يترك التأثير المعنوي المحفز واضحا في نفوس هؤلاء دونما شعور بالدونية في شخصيتهم.

مسألة العشور، و هي النصيب الذي يتصدق به المزارعون من منتوجاتهم الزراعية لغيرهم من الفقراء، ليس تعاطفا معهم فحسب، و لكن تطهيرا لأموالهم التي يرجون نماءها بالحلال الطيب.

و قد وفقت الجمعية في مبادرات هامة من هذا النوع، و بطبيعة الحال فإن معظم تقاليد مجتمعنا نابعة في الأساس من وازع الدين الإسلامي و قيمه العظيمة رغم اختلاف الناس في بعض الكيفيات و الأبعاد الحقيقية، إلا أن الذي يهمنا أن هذه المميزات الاجتماعية الإيجابية حتى ولو كانت مجرد عادات فإن عدم استثمارها لصالح خدمة المجتمع نفسه يعتبر قفزا على حقائق المجتمع، و بالتالي تضيقا للوقت و الجهد، و موتا للقيم الأصيلة في مجتمعنا، و لعل و هذا هو السبب الذي قد لا تختلف في وقوعه في سياستنا الرسمية طيلة ربع قرن تقريبا من الاستقلال.

إن عبارة مصطلح الإرشاد و الإصلاح تعني أساسا أولوية الإرشاد و التطوير الفكري سواء في نظرتنا التي ينبغي أن تكون واعية إلى التراث و كذا كيفية التعامل مع فكر أمتنا و أدبياتها الأصلية من جهة، و من جهة أخرى توجيه و تربية أبناء وطننا على الاستفادة من علوم العصر و ثقافته، كل ذلك دون الوقوع في مغالطة العبارتين الشهيرتين التي يركن إليهما البعض في تكريس ثنائية صمنية أمام المجتمع لا بديل له عن أحد طرفيها و هما :

"ليس في الإمكان أحسن مما كان"

أو "الاعتزاز بالثقافة العربية و قيم الدين الإسلامي فكرة رجعية..."

و لا أحسب أن فيه حاجة للتعليق على ما تعنيه هاتين المقولتين اللتين كاد البعض يقسم المجتمع بموجبهما إلى فئتين بل حتى إلى طوائف.

و إذا كان في أهداف الجمعية المقترحة محاور واضحة في كيفية الإرشاد و التوجيه للشرائح المعنية من طفل، و امرأة، و مواطن أمة، و ما إلى ذلك من شرائح متعددة حاولت الجمعية ترتيب أولوياتها حسب قدرة مناضليها و ما توفر لها من إمكانيات فإنها جعلت مهمة الإصلاح رديفة للإرشاد و ذلك أن مجتمعنا و بكل أسف ظهرت معالم الفساد فيه واضحة في مجالات شتى من نواحي المجتمع و في هياكل الدولة التي ربما عبر عنها السيد رئيس الجمهورية أخيرا بأنها "معلولة" و نحن نقول أن علتها - للأسف الشديد - صارت مركبة و ليست بسيطة.

و لعل ضرورة الانضباط و التقيد في هذه المداخل بتوجيهات المنظمين لهذا الملتقى و التي تدفعني إلى الاقتصار على بعض الإشارات إلى أهداف جمعية الإرشاد و الإصلاح و بعض مجالات نشاطها دون عرض الصورة كاملة، كون هذه الجمعية لها رصيد عشر سنوات من العمل و على المستوى الوطني بشكل كاد يغطي معظم المناطق، فأقول أن هذه الجمعية و هي تشرع في عملية تقييم منذ بداية هذه السنة لمسيرتها يمكن أن تسجل أياكم بعض الملاحظات :

1 - إن الجمعية استطاعت أن تؤطر الآلاف من المواطنين و خاصة الشباب و الشابات بحيث و صل عدد المناضلين الفعليين في أقصى رقم له 140 ألف مناضل، و جدوا في مشاريعها المتعددة ما يفخر مبادراتهم و اقتراحاتهم أن في العمل الاجتماعي أو الثقافي أو التربوي.

2 - استطاعت الجمعية فتح العديد من رياض الأطفال و دور الحضانه و رغم العراقيل و الفراغات القانونية و التعسفات الإدارية التي نتكلم عنها لاحقا، فقد استفاد الآلاف من الأطفال من هذه التجربة، و على سبيل المثال في هذه السنة **[1]** سيرنا ما

يقارب المائة و خمسين (150) روضة و حضانة، أو ما سمي بمراكز رعاية و إستقبال الأطفال.

3 - تلبية حاجة المجتمع الدينية و الثقافية و ضمان جزء من حق الطفل في التنشئة على معالم هويته، فتحت الجمعية عشرات المدارس لتحفيظ القرآن الكريم، وفيه دفعات - على سبيل المثال - تخرجت هذا العام، بنين و بنات حفظوا القرآن كاملا و لما يتجاوزوا السنة الثانية ثانوي، دونما أي تأثير على دراستهم النظامية في المدارس، مع أخذهم بنصيب لا بأس به في فهم القرآن فهما سليما، مما يعطيهم الملكة على التحصيل أكثر بحول الله، وهذا ربما راجع أساسا إلى الطريقة الحديثة في تحفيظ القرآن و التي توصل إليها بعض المربين في جمعيتنا و هي طريقة فريدة حقا تمكن الطالب المتفرغ من حفظ القرآن الكريم في مدة تسعة أشهر لا أكثر خلافا لطرائق الكتاتيب التقليدية و التي تجر الطالب لسنوات عديدة، و ربما لا يحصل الحفظ الجيد.

4 - تلبية حاجة المرأة الجزائرية بل و الفتاة التي لم يسعفها الحظ في الحصول على تكوين متخصص في الحرف اليدوية، أو المنزلية، كالخياطة بأنواعها، أو بعض الحرف المهنية التي تناسب المرأة حسب محيطها المحلي، فتحت الجمعية ورشات تمهينية يبلغ عددها هذه السنة أكثر من 180 مركزا، تختلف أحجامها و طاقاتها الاستيعابية و مواد تكوينها من منطقة إلى أخرى، حسب ما يتوفر للجمعية من مقرات، و تكون في معظم الأحيان هذه المقرات عن طريق الكراء، أو المنح المؤقت للجمعية من طرف بعض المحسنين.

5 - يبلغ عدد مدارس أو أقسام محو الأمية حوالي 160، موزعة عبر الوطن و قد وصل عددها في بعض المراحل إلى أكثر من 500 مدرسة، و لكن بسبب الظروف الأمنية، و عدم تعاون المؤسسات التربوية أحيانا كالاستفادة من المدارس أوقات الفراغ بعد خروج التلاميذ، قلل من المساحة التي كنا نتوقع تغطيتها.

و هناك أيضا مؤسسات أخرى كنوادي الأطفال و الفرق الرياضية و بعض اللجان الطبية و غيرها.

6 - أقامت الجمعية العديد من الملتقيات الجهوية و الولائية و الوطنية، و أهم الملتقيات الوطنية كانت حول :

- أ - الجامعة الجزائرية واقع و آفاق سنة 1991 بالجزائر.
- ب- المرأة و التحولات الاجتماعية سنة 1992 بوهران.
- ج - واقع الأسرة الجزائرية و آفاق ترقيتها سنة 1996 بالجزائر.
- د - من أجل رعاية نفسية واجتماعية لأطفالنا سنة 1989 بالبلدية.

كما تناولت الملتقيات الجهوية الكثير من المشكلات الاجتماعية و التربوية وغيرها : كالطلاق - حقوق الطفل - المرأة - المخدرات - التنشئة الاجتماعية للأطفال - الأمية - الاقتصاد المنزلي...إلخ.

7 - هناك مبادرات و محاولات في الجانب الفني والثقافي كمهرجانات خاصة بالأنشودة الوطنية - الأنشودة الدينية - معارض فنية لمبدعين مغمورين - تعريف أهل المدن برموز مناطقهم التاريخية.

8 - العمل التضامني و له محطات و مناسبات عديدة تغتنمها الجمعية لتشجيع المواطنين و حثهم على مساعدة أبناء وطنهم، فقد بلغت المساعدات العينية أو المالية الموجهة للعائلات التي لدينا ملفاتها و محقق في وضعيتها الاجتماعية، ما قيمته 3 ثلاثة ملايين سنتيم خلال السداسي الأول من سنة 1999م مثلا.

و بعد عرض هذه النماذج القليلة من عمل جمعية الإرشاد و الإصلاح الوطنية يمكن أن نسجل أمام الحضور الكرام بعض المعطيات التي بدون شك أثرت على عملنا و عرقلة العديد من المشاريع و قلصت البعض الآخر و نلخصها فلما يلي :

أ - قانون الجمعيات

ب - التعامل الإداري مع الحركة الجمعية

ج- أحداث العنف و انعكاساتها

د - إنعدام مؤسسات رسمية لتكوين و توجيه إدارات الحركة الجمعية.

أ - فبالنسبة إلى قانون الجمعيات 90/31 المعدل لقانون الجمعيات 87/15 فإنه يحتاج إلى تعديلات جوهرية تجعله يستجيب لطموحات المجتمع الأهلي و يحقق الأهداف الكبرى التي تناضل من أجلها الجمعيات على اختلاف اختصاصها، بحيث أن القانون - و لست في معرض الدراسة النقدية له - بصيغته الحالية لا يتناسب و المرحلة التي تعيشها البلاد، من ضعف اقتصادي، وثقافي، و تربيوي، و تدهور اجتماعي من جهة، و كذا عدم مواكبته لتطور الأطر القانونية التي صار بموجبها المجتمع الأهلي يقدم مساهمة فعالة في تنمية المجتمع، لا أقول في العالم الثالث فحسب، و لكن في الدول المتطورة نفسها لأن الفضاء الذي يشغله المجتمع المدني بنشاطه، لا يمكن للأطر الرسمية استعابة و لو كانت الولايات المتحدة الاميريكية نفسها.

هذا فضلا عن الفراغات الكثيرة في هذا القانون و التي صارت أداة للتأويل الإداري للموافقة على هذا العمل أو رفضه، للترخيص أو الإلغاء... إلخ.

ب - يمكننا أن نسجل بعض التعامل السلبي للإدارة الرسمية مع الحركة الجمعية، حتى يخيل للنشيط في هذا العمل أنه يزعج الإدارة أو يزعجها، في أخص خصائصها، حتى أننا نجد أنفسنا كمنشطاء في المجتمع الأهلي نستجدي المؤسسات الإدارية و كأننا نطالب بامتيازات ليست من حقنا، حتى صار بروز نشاط لجمعية ما، مربوط برضى الإدارة المركزية. و الأمثلة عديدة أن في الترخيص بإقامة النشاطات، أو الحق في الدعم مما تخصصه الدولة سنويا أو الاستفادة من المرافق العمومية المخصصة لهذا الغرض... إلخ.

ج - إن أحداث العنف الرهيبة التي مست بلادنا كانت جمعية الإرشاد إحدى الجمعيات الأكثر تضررا من هذه الآفة، فقد استشهد رئيس الجمعية سنة 1993 الشيخ محمد أبو سليمان رحمه الله و كذلك عضوان قياديان : الأستاذ لحسن بن سعد الله عضو المكتب الوطني و الدكتور محمود حنبلي عضو المجلس الذي اغتيل في مدخل جامعة تيزي وزو.

و بعض الضحايا الآخرين من المناضلين في صفوف هذه الجمعية رحمة الله عليهم و على شهداء الجزائر جميعا.

من دون شك أن هذه الأحداث رغم ما خلفته و لا تزال تخلفه من تدهور اجتماعية وفقر مدقع، يتطلب تطوير العمل الاجتماعي و تعميمه، إلا أنه تكون آلة الموت عمياء لا تفرق بين عدو أو خصم سياسي، و بين نشيط في خدمة المواطنين مهما كانت توجهاتهم، فإن مهمة الإرشاد و الإصلاح الاجتماعي و التربوي و الثقافي تتأثر بدون شك.

فقد قلص هذا الظرف عملنا إلى حد ما، و نحن نعيد تأسيس لجان و مكاتب العمل في بعض المناطق التي أغلق فيها في السنوات الماضية.

كما أن العنف خلف جملة من الانعكاسات الاجتماعية و النفسية على شرائح كثيرة، زادت علينا من العبء و المسؤولية أكثر مما سبق، خاصة مع بروز بعض الظواهر التي لم نكن مكونين أو مؤهلين للتعامل معها قبل هذا الظرف، و من هنا تحرص جمعيتنا على عقد الدورات التكوينية و بعض الملتقيات المتخصصة لتطوير كفاءتنا و إطارتنا المتطوعة - في أغلب الأحيان - و التي تبذل جهدا محترما.

د - و لعل آخر ملاحظة في معطيات واقعنا الصعب هو انه رغم التحديات الكبيرة و الامكانيات البسيطة لا تزال الجهات الرسمية في بلادنا، لم تعط العناية الكافية و الدعم اللازم لحركتنا الجمعوية، سواء بالتكوين العلمي و الدراسات الأكاديمية - و لعل المعهد الذي جمعنا يعتبر أول بادرة علمية و عملية في هذا الاتجاه الذي نفتقد إليه - أو بالتشجيع المعنوي و الإعلامي الذي لا بد منه، و الذي هو حق لهذه الجمعيات، و وظيفة نبيلة من وظائف الدولة. ومنه يمكن أن نشكل و عيا جماعيا بضرورة إعطاء الحركة الجمعوية دورها اللازم على غرار بقية المجتمعات الأخرى لا أقول في العالم الأول - للأسف الشديد - لازلنا بعيدين حتى عن تجربة أشقائنا في دول العالم العربي و العالم الثالث عموما.

الهوامش

* مداخلة خاصة باليومين الدراسي حول الحركة الجمعوية في *الجزائر رئيس جمعية الإرشاد و الإصلاح الوطنية

** رئيس جمعية الارشاد و الاصلاح الوطنية

[1] السنة هي 1999